ترجمات |
من العدد ٢٨ | جماد الثاني | آذار | ٢٠١٤

آراء بشأن الاتفاق النووي التمهيدي في جنيف

(الجزء الأول)

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

آراء بشأن الاتفاق النـــــــووي التمهيدي في جنيـــــــــــف

(الجزء الأول)

دنيـــــــــــــــس راس

ترجمة: المعهد العراقي للحـــــــــوار

بعد عقد من الصراع عقدت القوى المسماة بـ (P ٥ +١) أو (EU٣+٣) مع الجمهورية الاسلامية الايرانية في جنيف يوم ٢٠١٣/١١/٢٤ اتفاقاً مبدئياً تحت عنوان: برنامج العمل المشترك (Joint Plan of Action) الذي يسعى فيه الطرفان للاتفاق على اجراءات تضمن سلمية برنامج النووي الايراني.

في النظرة الاولى ليس هذا الاتفاق سوى صفقة لمدة ستة أشهر تشمل تقليص برنامج إيران النووي مقابل رفع بعض العقوبات التي لا تتطلب موافقة الكونغرس مع وضع اليات معقدة للتأكد من عدم تطوير التقنيات، المستخدمة حالياً، إلى الأغراض العسكرية.

لكن لم يكن هذا الاتفاق ليحصل لولا المفاوضات الثنائية بين طهران وواشنطن والتي اتضح فيما بعد - حسب صحيفة المونيتور، بانها جاءت إثر مفاوضات سرية جرت في قصر السلطان قابوس في آذار عام ٢٠١٣ بقيادة مساعد وزير الخارجية الامريكي وليام برنز ووكيل وزير الخارجية الايراني علي أصغر خاجي.

ومن هنا تاتي اهمية هذا الاتفاق الموصوف بالتاريخي ويرى المراقبون ان الإجراءات طويلة المدى التي قد تستغرق أشهر بل لسنوات ليست هي المشكلة بل القضية الأكثر صعوبة هي العلاقات الثنائية بين الطرفين (الولايات المتحدة والجمهورية الاسلامية) بينما تقريباً جميع لاعبي المنطقة الإقليميين يسعون الى التاثير على مسار العملية الدبلوماسية الجارية.

وقد اثار هذا الاتفاق حفيظة الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة وعلى رأسهم اسرائيل التي وصف رئيس حكومتها نتنياهو الاتفاق بالخطأ التاريخي.

ورغم المخاوف التي ابدتها المملكة السعودية، على لسان امرائها في أكثر من مناسبة بسبب التقارب الايراني الامريكي، جاء الموقف السعودي الرسمي بحذر ودبلوماسية في التعبير إذ رأت حكومة المملكة بأنه إذا توفرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا أفضى إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج (العربي)، على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

يسعى المعارضون للمسار السري للمفاوضات الجارية أو للاتفاق التمهيدي بشكل عام في كل من الشورى الاسلامي - غير الحليف مع الرئيس روحاني - أو في الكونغرس المتأثر من اللوبيات المتعددة والمتنوعة في المنطقة، للانتقاد وعرقلة مسار المفاوضات.

وتعمل وسائل الاعلام والمراكز البحثية التابعة لهذه الجهات على تشويه صورة هذا الاتفاق ما يصعب على الباحثين الوصول الى تحليل أقرب الى الواقع.

لذا نلخص هنا بعض الاراء الاكثر موضوعية بهذا الصدد.

وسنواصل نشر آراء أخرى في العدد القادم وحسب تطور المشهد.

نشرت صحيفة فاينانشال تايمز بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ رأي وزيري خارجية الولايات المتحدة السابقين هنري كسينجر وجورج شولتز بخصوص الاستراتيجية الامريكية في العملية الدبلوماسية الجارية مع إيران وحدداها بثلاث محاور رئيسية هي:

- تحديد تخصيب اليورانيوم بمستوى الاستخدام السلمي.
- فتح باب العلاقات الثنائية البناءة.
- تبني سياسة شرق اوسطية جديدة تتماشى مع متغيرات المنطقة.

ويحذر جوزف سيرنسف، الخبير النووي ومدير برنامج منع انتشار السلاح النووي في مركز كارنيجي للسلام، من خطورة عدم نجاح العملية الدبلوماسية الجارية، إذ أن فشلها قد يؤدي الى الأمرّين إما ظهور إيران نووية أو نشوب حرب أخرى في المنطقة، أو كلاهما معاً.

ويفصل المناقشات في مقاله المنشور قبيل الجولة الجديدة للمفاوضات في ٢٠١٤/٢/١٨ في فينا، في ستة محاور ويستذكر حقيقة (السلة الواحدة) في اتفاق جنيف الذي يصرح بانه لم يكن هناك اتفاق ما لم يتم الاتفاق على جميع البنود ما يتطلب التوفيق بين هذه المحاور الستة.

اولاً تقليص تخصيب اليورانيوم:

وصلت إيران الى درجة من الاكتفاء الذاتي في تخصيب اليورانيوم منذ عام ٢٠٠٢، وتم تسجيل اقل من ٢٠٠ جهاز طرد مركزي في عام ٢٠٠٣، حين وصل عدد هذه الاجهزة اليوم الى أكثر من ١٩٠٠٠ تسعة عشر ألف جهاز تنتج حاليا ١٠٠٠٠ منها وباقي الاجهزة منصوبة ومستعدة للانتاج، في حين ان المفاعل النووي الوحيد الذي يستخدم في إيران لانتاج الطاقة المدنية (الكهرباء) هو مفاعل بوشهر الذي تتكفل روسيا بتامين وقوده من اليورانيوم المخصب حسب الاتفاق، ما يسبب قلق المجتمع الدولي والتشكيك في نوايا إيران.

عموماً يحتاج المفاعل النووي الى اليورانيوم المخصب بدرجة ٣ الى ٥ ٪ للاغراض السلمية لكن لانتاج السلاح النووي تصل هذه النسبة الى ٩٠٪ ما يتطلب جهد من ٤٠٠٠ الى ٩٠٠٠ جهاز طرد مركزي خلال عدة أشهر.

وكلما قل عدد هذه الاجهزة تطول المدة ايضاً. لذا النقاش والجدل القائم يدور حول عدد الاجهزة التي يمكن السماح لايران باستخدامها، ومن الطبيعي ان إيران سوف لن تتخلى عن مليارات من الاموال وعقود من الزمن على ان يتم تزويدها باليورانيوم المخصب المطلوب من الخارج.

فهل ستوافق إيران على تعطيل معظم اجهزة الطرد المركزي لديها؟ هل ستوافق بحصر نشاطها في موقع واحد والتخلي عن موقع فوردو؟

ثانياً منع إيران من انتاج البلوتونيوم:

منذ تسعينات القرن الماضي بدأت إيران بإنشاء مفاعل اراك للماء الثقيل ويشتبه بإمكانية هذا المفاعل من انتاج البلوتونيوم المطلوب لإنشاء القنبلة النووية رغم انه خاضع لتفتيش المراقبين الدوليين لكن مازالت المخاوف قائمة من امكانية انتاجه لـ ٩ kg من البلوتونيوم سنوياً في المستقبل، ما سيساعد بإنتاج قنبلتين نوويتين على الاقل. لكن حسب تقديرات الخبراء يحتاج هذا المركز لسنة اضافية من العمل غير انه بعد التدشين سيحتاج من ١٢ الى ١٨ شهراً للبدء بالإنتاج، رغم انه يفتقر حالياً للوقود اللازمة للعمل.

وقد اعلنت إيران مؤخراً امكانية تحوير استخدامه لإزالة قلق المجتمع الدولي دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

ثالثاً الرقابة والتفتيش:

على المتفاوضين الوصول الى آلية رقابة وتفتيش تضمن سلمية النشاط النووي الايراني خلال ٦ أشهر قادمة.

رغم ان المفتشين التابعين لوكالة الطاقة الذرية يستطيعون الوصول يوميا الى مراكز التخصيب في نطنز وفوردو ومفاعل اراك وجميع مواقع اجهزة الطرد المركزي اضافة الى امكانية زيارة معادن اليورانيوم في إيران، لكن يوجد موقع حساس غير خاضع للتفتيش وهو موقع بارجين المتهم بطابعه العسكري.

ربما ستوفق إيران بين فتح المجال امام المفتشين من جهة، لكسب ثقة المجتمع الدولي، وتحديد التخصيب من جهة اخرى، إذا ما تضمن ذلك شطب حجم أكبر من العقوبات وتعطيل اجهزة طرد مركزي اقل. حيث ترفض أربع دول من أصل ستة ذلك وتطالب بزيادة التفتيش وتقليل عدد اجهزة الطرد المركزي في نفس الوقت.

رابعاً الكشف عن النشاطات السابقة:

ينص اتفاق جنيف على تشكيل لجنة تتعاون مع الوكالة الدولية لإزالة الشكوك عن سعي إيران السابق لامتلاك السلاح النووي حيث تتهم إيران باجراء اختبارات

على البلوتونيوم المستخدم لصنع القنبلة وكذلك منظومة نصب الراس النووي على الصواريخ وبعض المواد المتفجرة المستخدمة في الاسلحة النووية ومن المؤكد ازالة الشكوك عن المرحلة السابقة يتطلب الوصول او الاقتراب من الاتفاق النهايي.

خامساً تخفيف العقوبات:

تهدف إيران لإعادة ١٠٠ مليار دولار من اموالها المحجوزة في البنوك الاجنبية والغاء العقوبات الثقيلة المتعلقة بنقل الاموال والنفط. وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الاوروبي الى الإبقاء على بعض العقوبات لحين التاكد من التزام إيران بتعهداتها الأخيرة.

يقول كنث بولاك خبير مركز بروكينغز بهذا الخصوص: كما انه يتوجب على الكونغرس الغاء بعض العقوبات على متطرفي مجلس الشورى الايراني ايضاً التنازل عن قضايا مثل حق تخصيب اليورانيوم وإذا ما يتوقع من الكونغرس القبول بانتعاش الاقتصاد الايراني فعلى الطرف الآخر القبول بنشاط نووي محدود في مقابل المزايا الاقتصادية.

سادساً مدة تنفيذ الاتفاق.

ما هي المدة المطلوبة لتنفيذ اتفاق بعيد المدى ؟ بالتاكيد اثبات التزام إيران بتعهداتها يتطلب وقتاً طويلاً. يتوقع المراقبون من ٥ الى ٢٠ سنة لهذه المرحلة، ويقترح البعض ايجاد بديل آخر لاختصار الوقت وذلك من خلال ابرام مجموعة من الاتفاقيات قصيرة المدى.

وينقل الناطق باسم فريق التفاوض الايراني السابق والآكاديمي المقيم في الولايات المتحدة حالياً حسين موسويان في مقاله المنشور في (Times The Secure) عن مصادر مطلعة في واشنطن بان المفاوض الامريكي يطمح بوضع شروط أكثر صرامة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) من قبيل تعطيل الحجم الاكبر من أجهزة الطرد المركزي وتقليل مخزون اليورانيوم المنضب واغلاق مركز فوردو للطاقة النووية وتغيير استعمال مركز اراك للماء الثقيل وإلزام إيران بجولات تفتيشية أكثر من معاهدة منع الانتشار النووي أو من البروتوكول الملحق بها.

ويتوقع موسويان ثلاث سيناريوهات لمسار المفاوضات التكميلية القادمة:

الاول: ان تلتزم إيران بقيود أكثر صرامة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) لفترة زمنية محدودة لكسب ثقة الطرف الآخر.

الثاني: ائتلاف دولي يقوم بالرقابة على التخصيب في إيران وهو مقترح قدمه الرئيس الايراني السابق وحتى انه وجه دعوة لشركات امريكية للمشاركة في بناء بعض المراكز.

الثالث: الوصول الى رؤية شاملة لمنطقة خالية من السلاح النووي وان يصبح الاتفاق مع إيران نموذجاً قابلاً للتطبيق في المنطقة وذلك من خلال الاجماع على ٦ نقاط رئيسية:

- شرق اوسط خال من السلاح النووي
- منع انتاج البلوتونيوم او اعادة تصنيعه في المنطقة
- ايقاف انتاج اليورانيوم المخصب بدرجة عالية في المنطقة وتحديد ذلك بنسبة ٥٪ فقط.
- منع تخزين المنتجات النووية بشكل واسع.
- قيام ائتلاف اقليمي او دولي بإنتاج الوقود النووي.
- خطوات بناء الثقة في المنطقة.

ونشر السفير دنيس راس مستشار الرئيس اوباما السابق لشؤون الشرق الاوسط مقاله بعد يوم من توقيع الاتفاق في ٢٠١٤/١١/٢٥ في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى معترفاً امام المشككين بصحة هذه الخطوة بانه لا يبشر بنهاية الصراع حول برنامج إيران النووي ولكن في نفس الوقت هو ليس بمثابة السماح للجمهورية الإسلامية بإمتلاك القنبلة، وإنما هو اتفاق يعتمد على ما سيجري في الأشهر الستة المقبلة. واصفاً الاتفاق بانه: سقف جديد للنشاط النووي مقابل سقف جديد للعقوبات وكل ذلك خلال ستة أشهر فقط.

ويتسائل إذاً ماذا حققت هذه الصفقة؟ كحد أدنى، لدينا الآن المزيد من الوقت لنرى هل الاتفاق النهايي ممكن أم لا؟ دون ان نكون تحت الضغط الزمني أوالقيام بتقليص خيارات إيران وتحفيزها للسعي إلى امتلاك السلاح النووي. وأما بالنسبة

للإيرانيين، فهم لا يحتاجون إلى التفاوض في ظل التهديد الوشيك بالعقوبات الجديدة.

ان تحديد اولوياتنا خلال هذه الفترة هي القضية الأساسية الآن.

ومعالجة مخاوف المشككين على رأس الأعمال العاجلة لإدارة أوباما بدلاً من تجاهلها، حيث يخشى الإسرائيليون من تهري العقوبات، كما ان الكثير من الدول والشركات بدأت تتهيأ لمرحلة ما بعد رفع العقوبات.

هذا ليس من صنيعة الخيال ولكنه أمر غير مسلم به أيضاً. ما يقلق الإسرائيليين هو أن تكون الخطوة الأولى هي الأخيرة وأن تترك إيران على حالها ولها امكانية تجاوز الخطوط الحمراء، على البيت الأبيض طمأنتهم وأن يتفهم هذه التحفظات ويأخذها على محمل الجد.

لاسرائيل وكذلك السعودية مخاوف من ان هذا الاتفاق يفقدنا الإرادة ووسائل الضغط على الإيرانيين. كلا الحليفين يشعران بالقلق من ان الايرانيين سيفسرون استعدادنا القبول بخط منقط (وليس خطاً احمر) بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتقبل في نهاية الأمر واقع البرنامج النووي الإيراني لكن «في الوقت المناسب»، وأن يترك الباب مفتوحاً لامتلاك السلاح «في الوقت الذي تختاره إيران».

ان عدم ابداء المرونة والتأكيد على فرض العقوبات بشكل صارم يساهم في معالجة المخاوف الإسرائيلية، وتساعد تصريحات وزير الخارجية جون كيري الكثيرة - التي تصدر بناء على التنسيق الوثيق مع إسرائيل- والمؤكدة على عدم امكانية التهرب من العقوبات، في إعادة بناء الثقة.

تعاونت إدارة أوباما منذ البداية عن كثب مع اسرائيل لتشخيص العقوبات التي لها التأثير الأكبر على الاقتصاد الإيراني وكذلك على مساعي التهرب من العقوبات سواء من إيران او من البلدان التي كانوا يبحثون عن طرق للالتفاف على العقوبات.

فما الذي يمنع من اعادة احياء تلك الجهود المشتركة وبالسرعة الممكنة ؟ وأن نعلم الاسرائيليين والسعوديين باننا سوف نستمر بارسال كبار خبراء وزارة الخزانة إلى الدول والشركات التي تميل الى استئناف النشاط التجاري مع إيران بهدف التأكد، سرا وعلانية، وتكاليف السمعة والمخاطر الاقتصادية للقيام لذلك. وهكذا قد وجهنا

الرسالة الآتية لإيران أيضا: عليك التفكير مرتين إذا كنت تعتقدين بأنك لست بحاجة للحد من البرنامج النووي وتحصلين على التخفيف من حدة العقوبات. على الإيرانيين وغيرهم ان يعرفوا ان الطريق الوحيد الذي يمكن إيران من التخلص من العقوبات هو تقليص البرنامج النووي. انتهى.

هنا نتحول الى قضية أكبر وهي عواقب هذه الصفقة الأولية، هناك من يشعر بالقلق من تخوف الولايات المتحدة من فشل العملية الدبلوماسية، ويقولون ان القبول بهذه الصفقة السيئة يترك إيران في وضع يمكنها من تجاوز الخطوط الحمراء. رافعين شعار عدم وجود صفقة أفضل من الصفقة السيئة.

ولكن ليس لدى الإسرائيليين والسعوديين وباقي النقاد الأخرين أية فكرة عما تعتبره إدارة أوباما صفقة سيئة.

ان نص هذا الاتفاق المؤقت يكشف القليل في هذا الصدد، حينما يقول ان الصفقة النهائية التي ستلي هذا الاتفاق ستشمل: «برامج تقليص التخصيب متفق عليها مع اعتماد معايير متفق عليها بما يتفق مع الاحتياجات العملية.» السؤال المطروح هنا هل ستحدد احتياجات الإيرانيين من التخصيب المحدود؟

الجواب لأصدقائنا هو كلا، والأسوأ من ذلك، ان الايرانيين يرون أنه حتى لو أننا لم نتنازل صراحة لهم بـ "الحق في تخصيب»، لكن نحن نعترف بذلك عملياً.

وهذا قليل من كثير ليعرفوا ماذا نعتبره صفقة سيئة، ورفضنا الدخول في أي مسار يؤدي الى الفشل في تقليص البرنامج النووي الإيراني وتحجيم أعداد أجهزة الطرد المركزي، حيث هذا الفشل لايسمح لهم بالحصول على قنبلة من اليورانيوم المخصب فحسب بل سيسمح لهم بإنشاء مفاعل الماء الثقيل الذي سيعمل دون وجود شفافية وسيخلو من آليات تضمن التحقق من هذه القيود المفروضة.

ان معرفة الوضع الأسوء بالنسبة لنا لا يساهم في طمأنة أصدقائنا اليوم فقط بل سيساعد أيضاً في الحفاظ على تشخيص اولوياتنا السياسية في الداخل وهو ضمان ان لن يكون للإيرانيين أية أوهام بخصوص ما يمكننا ان نقبل به.

* دنيس راس/ مستشار سابق للرئيس اوباما.